

## تقرير

«الارز» للتبييض أمام القضاء الفرنسي: مجوهرات وسيارات فخمة إلى لبنان  
استماتة أميركية لتوريط حزب الله  
في «أموال الكوكاين»

الموقوف م. ن. كان يتواصل مع الهاتف الخاص لشخص يدعى م. ع. المعروف لديها بتواصله مع حزب الله. وهي معلومة غير كافية لإثبات علاقة الحزب بتبييض أموال المخدرات. شأنها شأن معلومة أخرى توافرت لسلطات التحقيق الفرنسية عن احتمال ضلوع فهد رفيق الحريري، شقيق الرئيس سعد الحريري، في تبييض الأموال من خلال افادة سائق يدعى م. ع. لكنها لم تكن كافية لاستدعائه.

وكشفت السلطات الفرنسية أخيراً أن الشبكة المزعومة عملت منذ 2012 على تبييض عشرات ملايين الدولارات سنوياً في أوروبا بعد تمكن مهرب كولومبي معروف بـ«أيل شابولين» من «نقل عدد من المستوعبات التي تحوي كميات من الكوكاين من المكسيك إلى أوروبا». إلا أنت جميع الموقوفين في هذه القضية نفوا تقياً قاطعاً علمهم بأن مصدر الأموال هو الاتجار بالكوكاين، وادعوا أن مصدرها النهب الضريبي وهي تعود إلى جهات ديبلوماسية وفنية.

الفرنسية بالتعاون مع أجهزة تحقيق أوروبية من تفكيك شبكة لتبييض أموال «الكارثيل» الكولومبي من خلال توقيف عدد من المشتبه فيهم من بينهم لبنانيون. لكن لم يُعثر على دليل واحد

السلطات القضائية لم  
تستدع شقيق الحريري  
بعد ورود اسمه في  
إحدى الافادات

يثبت علاقة الحزب بهذه القضية. محققو وكالة مكافحة المخدرات الأميركية أبلغوا السلطات الفرنسية بأن الهاتف الجوال الذي يعود إلى

## عمر نشابة

أحالت النيابة العامة الفرنسية، الأسبوع الفائت، 15 شخصاً من بينهم لبنانيون إلى المحاكمة بتهمة تأليفهم شبكة متطورة الهيكلية والتنظيم لتبييض أموال المخدرات في أوروبا أطلق عليها اسم «سيدر». وخلصت التحقيقات إلى أن المشتبه فيهم اشتروا، بواسطة أموال مصدرها مبيعات الكوكاين في أوروبا، كميات كبيرة من المجوهرات والساعات والسيارات الفخمة وشحنوها إلى لبنان وإلى بعض دول غرب أفريقيا. وزعمت السلطات القضائية الفرنسية، بحسب الصحافي الفرنسي فينسان مونيي («لو نوفيل أوبزيرفاتور») أن «مدير مكتب الاستخبارات، وهو جنرال في الجيش اللبناني» يسهل ادخال هذه المشتريات إلى لبنان عبر مطار بيروت.

أبرز المشتبه فيهم لبناني يدعى م. ع. (ملقب بـ«الكس») مقيم بين كولومبيا وديسي والولايات المتحدة ولبنان، اعتقل في ميامي أواخر العام الفائت. واعترف «الكس» بأنه يبيّض أموالاً لصالح الكارتيل الكولومبي «لا أوفيسينا» في أوروبا. ولدى التوسع في التحقيق تبين للسلطات الأميركية أنه يتعاون مع اشخاص آخرين من بينهم زوج مطربة لبنانية، وصرف لبناني يدعى م. ن. والأخير أوقفته السلطات الفرنسية العام الفائت في مطار شارل دي غول، بعدما تبين لها انه كان مكلّفاً جمع أموال المخدرات تمهيداً لتبييضها من خلال شراء ساعات ومجوهرات وسيارات فخمة تشحن إلى لبنان وديسي. كما أوقف لبناني يدعى م. ن. في فندق «برانس دو غال» الفخم في باريس وصودرت في حوزته ساعات بقيمة 14 مليون يورو.

وكانت وكالة مكافحة المخدرات الأميركية (DEA) قد تواصلت مع المكتب المركزي الفرنسي لمكافحة الجرائم المالية الكبيرة (OCRGDF) مزودة إياه معلومات عن وجود عدد من المشتبه فيهم بتبييض الأموال في باريس، ومن بينهم عدد من اللبنانيين الذين تزعم أنهم يعملون لصالح حزب الله. وبالفعل، تمكنت السلطات



الثانية، بعد أن فشلت محاولات تحصيل بعد الانتخابات». استبعاد استقالة القوات اللبنانية من مجلس الوزراء، «يعني أن لا إمكانية للتحالف معها، لأن خطاب الكتائب هو ضد السلطة»، تقول مصادر الصفي، مٌضيفاً أن «سامي مش مستعجل على شيء». بيد أن المجتمع المدني، والشخصيات «المستقلة الناقمة على الأحزاب»، التي وجدت في الجميل ضالتها، «مُستعجلة» لتعرف ما إذا كان سيتحالف مع القوات أو لا. هذه القوى التي «وثقت» بالجميل، وبخطابه «الإصلاحي» الذي قدّمه في السنتين الأخيرتين، تجد نفسها اليوم تتعرض لـ«خيانة» منه بمجرد أن فتح المجال لحوار مع حزب يُشارك في السلطة. هذه الضربة

هناك حاجة لحركة سيادية، ولكن قد تحصل بعد الانتخابات». استبعاد استقالة القوات اللبنانية من مجلس الوزراء، «يعني أن لا إمكانية للتحالف معها، لأن خطاب الكتائب هو ضد السلطة»، تقول مصادر الصفي، مٌضيفاً أن «سامي مش مستعجل على شيء». بيد أن المجتمع المدني، والشخصيات «المستقلة الناقمة على الأحزاب»، التي وجدت في الجميل ضالتها، «مُستعجلة» لتعرف ما إذا كان سيتحالف مع القوات أو لا. هذه القوى التي «وثقت» بالجميل، وبخطابه «الإصلاحي» الذي قدّمه في السنتين الأخيرتين، تجد نفسها اليوم تتعرض لـ«خيانة» منه بمجرد أن فتح المجال لحوار مع حزب يُشارك في السلطة. هذه الضربة

## «كاساندر» بحلة جديدة «تلاحق» حزب الله!

«كاساندر» هو الاسم الذي اطلقتها وكالة مكافحة المخدرات الأميركية (DEA) على عملية تزعم انها تستهدف «مكافحة مصادر تمويل حزب الله» من خلال ملاحقة عمليات تبييض أموال بيع الكوكاين الكولومبي. غير أن هذه العملية التي انطلقت منذ عشر سنوات وخصصت لها الحكومة الأميركية موارد مالية واستخباراتية ضخمة،



لم تمكن السلطات القضائية الأميركية من تحديد دليل مباشر وحاسم يثبت ضلوع الحزب في جرائم تبييض أموال المخدرات. ومع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة، يبدو أن المشروع بات يحظى بدعم مضاعف، وانتقل إلى مرحلة جديدة قوامها توسيع مجال الملاحقات القضائية من الولايات المتحدة إلى أوروبا.

## سؤال عن أموال «المسح البحري»

تقدّم النائبان جوزف المعلوف ومحمد قباني بسؤال إلى الحكومة للاستفسار عن الأموال التي حصّلتها الدولة من عملية بيع دراسات المسح البحري الذي نفذته شركات أجنبية، ووصلت قيمتها إلى نحو 135 مليون دولار، كانت حصّة الدولة منها 35 مليون دولار، وأودعت في حساب خاص باسم المنشآت النفطية في مصرف لبنان. وقد علمت «الأخبار» أن السؤال وجّه إلى الحكومة بعد التأكد من عمليات سحب جرت من هذا الحساب من دون تحديد وجهة صرفها ولا الآلية التي أتبعته. ووفق المعلومات فإن الحكومة تأخرت في الردّ على السؤال الذي أرسله المعلوف وقباني، ما اضطرهما إلى إرساله مرة ثانية، وإذا لم يُجِب عليه يُحوّل إلى استجواب للحكومة في الهيئة العامة. وكانت «الأخبار» قد أشارت إلى هذا الحساب في تشرين الأول الماضي في تقرير بعنوان «باكورة أموال النفط تائهة بين المالية والطاقة!» (العدد 3306 الثلاثاء 24 تشرين الأول 2017)، ونقلت عن مصادر وزارة المالية آنذاك تأكدها أن «فتح الحساب يُعدّ تجاوزاً للقانون، إذ كان من المفترض عند إقرار مراسيم النفط الإفصاح عنه وتوضيح كيفية التصرف بحصّة الدولة من عمليات البيع، ومعرفة مصادر الأموال الموضوعية في الحساب».

أكثر، أولاً لأنه أقل كلفة، وثانياً لأن المخاطر فيه أقل، مع ذلك يبقى للشركات أن تدرس الخصائص وتقرّر على أساسها».

في جلستها الأولى ناقشت اللجنة هذه الخصائص من دون حسم أي منها، ولم تدخل بعد في مواد القانون الأساسية التي تتعدّى الـ 80 مادة. وتقول المصادر إن أبرزها وأصعبها هي تلك التي تتعلق بنظام الحوكمة والاستثمار. وفيما تحرص اللجنة على عدم الكشف الآن عن مضمونه كاملاً، لأنه سيخضع لتعديلات كثيرة، لفتت إلى أن الحضور النيابي في اللجنة ضعيف ولم يتجاوز الأربعة نواب في الجلسة الأولى، علماً أن عدد أعضائها 11!

أصحاب الحقوق النفطية. - خامساً، قد يكون هناك بعض العناصر الجديدة في ما يتعلق بفكرة تقاسم الإنتاج مختلفة عن تلك التي حددت في قانون البحر، ويمكن الدولة أن تكون شريكاً مباشراً مع الشركات الخاصة.

وبحسب المصادر، تحدّد مسودة قانون التنقيب البري شروط المشاركة ودفاتر الشروط، بموجب الاتفاقية النموذجية التي هي اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، وبموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، وتخضع الاتفاقية لموافقة الحكومة والوزير كما حصل في قانون البحر. وترى أن «البتترول في البر يُمكن أن يستقطب عروضاً

الخاصة. وفي هذه الحال يمكن صاحب الأرض أن يحصل على البديل والتعويض سريعاً، وحقه بالتقاضي سيكون مصوناً في وجه

## الخاصة؟

تختلف نسبة المخاطر ما بين البر والبحر حيث التحديات المالية والتقنية عالية